الضمان الاجتماعي

المجلة الإسرائيلية للضمان الاجتماعي

الكورونا وتأثيراتها على المجتمع المدني في إسرائيل

تصدر عن التأمين الوطني

كراس 122
شباط 2024

ملخَّصات الابحاث

التبرّع والتطوّع في إسرائيل في بداية وباء الكورونا: مسألة تضامن؟

حاجاي كاتس[1] وجاليا فيت[2]

يتّسم ردّ الفعل الإنسانية على الفواجع والأزمات الإنسانية، الطبيعية أو الناتجة عن صنع الإنسان، بإقدام مجتمعات وأفراد، وكيانات سياسية، ومشاريع تجارية خاصة ومنظمات للمجتمع المدني - على عرض المساعدة على الضحايا بمختلف الأشكال، وبضمن ذلك التبرّعات والتطوّع. فتنجم موجات العطاء هذه، بصورة وثيقة، عن التضامن الاجتماعي. وإن العلاقة المتبادلة بين التضامن والعطاء، واللذين يضمنان معا وجود مجتمع متماسك يمكن لأفراده العمل بتعاون، تتجلى في أوقات الأزمة بصورة أكثر وضوحا. وعلى ضوء الكثير من الأدلة التي تشير إلى ازدياد ملحوظ في العطاء خلال أزمات مختلفة على أنحاء العالم، وكذلك خلال أزمات الماضي في إسرائيل، وعلى ضوء الرؤية المقبولة القائلة إن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع متضامن، أمكن توقّع ازدياد العطاء مع بداية تفشّي وباء الكورونا في إسرائيل.

حيث قمنا بالتحقق من صحة هذه الفرضية من خلال دراسة طويلة المدة شملت 88 استطلاعا للرأي أسبوعيا حول التبرّعات والتطوع، اعتمادا على عيّنات تمثيلية للمجموع السكاني للبالغين في إسرائيل، على مدار فترتين زمنيتين: الأولى لمدة سنة كاملة قبل تفشّي وباء الكورونا (كانون الأول 2018 - كانون الأول 2019)، والثانية خلال أول ستة أشهر من فترة الوباء (شباط - أيلول 2020). حيث شملت الاستطلاعات للرأي الأسبوعية حوالي 500 مشارك من الجمهور اليهودي ونحو 50 مشاركا من الجمهور العربي حتى سن 40، وبالمجمل 26,737 شخصا وما يقارب 50,000 ردّ.

ويدلّ تحليل السلسلة الزمنية التي تكونت على أنه من شباط وحتى أيلول 2020 حصل في إسرائيل انخفاض بالغ الوضوح وملحوظ في معدلات التطوع المنظَّم وغير المنظَّم وفي التبرّع غير المنظَّم، وانخفاض طفيف في التبرّع المنظَّم. حيث برز الانخفاض بصورة خاصة بين فئات سكانية مستضعفة أصلا، تَعرَّض وضعها الاقتصادي لأكبر ضرر في أعقاب تفشّي الوباء.

---

1 كلية الإدارة على اسم جليفورد جليزر، جامعة بن غوريون في النقب
2 معهد الحقوق والأعمال الخيرية، كلية الحقوق على اسم بوخمان، جامعة تل أبيب

"بين إغلاق صحي وجولة": منظمات المجتمع المدني في الجنوب ما بين الوباء، والنطاق الجغرافي ما بين المدن الكبرى والتهديد الأمني

نوجا بيتوفسكي-نافي[3]

في أعقاب سيرورات من الخصخصة والتعهيد الخارجي للخدمات الاجتماعية، أصبحت منظمات المجتمع المدني لاعبا مركزيا في التوفير المباشر لخدمات الرفاه الاجتماعي في إسرائيل. وفي السنوات الثلاث الأخيرة، يلزم المنظمات مواجهة التأثيرات المستمرة لوباء الكورونا، وذلك في حين أنها تواجه أزمة في الميزانيات وصعوبات تشغيلية. حيث تتمحور هذه الدراسة حول التحديات التي تميّز مواجهة مؤسسات للرفاه الاجتماعي في الجنوب، والتي بالإضافة إلى وباء الكورونا تواجه تحدّيات خاصة على خلفية موقعها في النطاق الجغرافي والاجتماعي ما بين المدن الكبرى في دولة إسرائيل، وكذلك على خلفية التوتّر الأمني. وتم جمع المعطيات خلال سنة 2021 - 2022 من خلال مقابلات معمَّقة شبه منظَّمة مع مدراء ومديرات في منظمات توفّر خدمات الرفاه الاجتماعي لفئات سكانية متنوعة في الجنوب (N=24)، وبضمنها المسنين، وأشخاص ذوي إعاقات وأبناء شبيبة تحت الخطر. حيث أشارت مكتشفات الدراسة إلى أن عمل المنظمات في الجنوب يتّسم بالمزيج المتعدد الأبعاد من الصعوبات الاقتصادية، والاجتماعية والأمنية، وأن أزمة الكورونا حتى زادت من شدّة هذه الصعوبات. وعلى الرّغم من تعدد التحديات، حافظت المنظمات على حيويتها وعلى استمرارية توفير الخدمات للمستهلكين. وتعرض المقالة إمكانية شرح صمود المنظمات من خلال مصطلح **المناعة المؤسسية**، والذي يُعنى بقدرتها على الصمود، بل وحتى التطوّر في حالات الأزمة. وتساهم مكتشفات الدراسة في تطوير المعرفة المتوفرة حول موضوع المناعة المؤسسية، وتطبيقها فيما يخص منظمات للخدمات الاجتماعية تعمل في ظل واقع من تفشّي الوباء، والتوتّر الأمني والاستبعاد الاجتماعي.

3 مدرسة العمل الاجتماعي، الكلية الأكاديمية سابير

هيئات تطوعية تحت خطر:
الصحّة الاقتصادية للهيئات التطوعية ذات مزيج التمويل المركزي في أوقات الأزمة

أوسنات حازان[4]

تكون التوصية بتنويع مصادر التمويل كعنصر حيوي للـ "الصحة الاقتصادية" لدى المؤسسات غير الربحية، معلومة في الأدب المهني منذ عشرات السنين، ولكن المكتشفات الإمبريقية المتراكمة ليست قاطعة. وفي الدراسة الحالية، دُرِست الصحة الاقتصادية للهيئات التطوعية في إسرائيل إزاء أزمة الكورونا، كمتغيّر يتوقف على مركزية المزيج التمويلي، وتم التركيز على فئة الهيئات التطوعية التي تعتمد على مصدر تمويل جوهري- مصدر تمويل تكون نسبة الإيرادات منه 90% على الأقل من إجمالي الإيرادات. واعتمدت الدراسة على معطيات إدارية لجميع الهيئات التطوعية العاملة في إسرائيل، كالمفاد من قبلها لدى سلطة الهيئات عن نشاطها خلال السنوات 2018 - 2020. حيث تتبين من الدراسة عدّة استنتاجات: أولا، الاعتماد على مصدر جوهري للتمويل هو التوجّه السائد في إسرائيل (ما يقارب 60% من الهيئات التطوعية)، حيث يكون مصدر التمويل الجوهري الأكثر شيوعاً هو التبرّعات (أكثر من 40% من الهيئات التطوعية)؛ ثانيا، مستوى قابلية التضرر الاقتصادية - كواحد من مكوّنيّ الصحة الاقتصادية، إلى جانب النمو- أعلى كثيرا بالمتوسط لدى هيئات تطوعية تعتمد على مصدر تمويل جوهري؛ ثالثا، تزيد مركزية مزيج التمويل من مستوى قابلية التضرر الاقتصادي؛ ورابعا، كلما يكون المزيج أكثر مركزية تكون النسبة بين احتمال توقُّف الهيئة التطوعية عن العمل، واحتمال مواصلة عملها، أكبر. كذلك تبيّن أنه في الهيئات التطوعية المتوسطة، وبصورة خاصة الصغيرة، تكون قابلية التضرر الاقتصادي أكبر، وأنها أكثر تأثّرا بالمركزية مما تكون عليه لدى الهيئات التطوعية الكبيرة. هذا، بالإضافة إلى أن الاعتماد على التمويل من الدولة كمصدر تمويل جوهري، قلل قابلية التضرر الاقتصادي. وتناقش الدراسة الأفضلية التي يملكها استخدام عنصر قابلية التضرر الاقتصادي (بخلاف النمو) في الدراسات حول فترات الأزمة (بخلاف الأوقات الاعتيادية).

4 معهد الحقوق والأعمال الخيرية، كلية الحقوق على اسم بوخمان، جامعة تل أبيب

"السباحة في مياه مضطربة"
تعامُل المنظمات الاجتماعية مع حالات عدم التأكد: إغلاق الكورونا الصحي الأول كحالة اختبارية

أبيلت ماكاروس[5] وحفتسيلت أريئيل[6]

كانت إدارة المنظمة في حالة الأزمة، منذ الأزل، تحدّيا عظيما. وفي الوقت المعاصر - عصر الواقع المركَّب، الذي يتّسم بعدم التأكد، والفوضى والتغيّرات السريعة وغير المتوقعة- يصبح التحدي أكبر بكثير. ومع تفشّي وباء الكورونا في كانون الثاني 2020، اضطُرَّت منظمات اجتماعية إلى التعامل مع "المجهول"، ووجدت نفسها في امتحان: تحدي الجاهزية لحالة أزمة وحالات عدم التأكد. حيث تدرس هذه المقالة كيفية تعامُل منظمات اجتماعية مع حالات عدم التأكد، وتنظر في كيفية تعامُلها مع الإغلاق الصحي الأول في الكورونا كحالة اختبارية. وتمت دراسة كيفية التعامل من خلال بحث نوعي شمل مقابلة معمّقة شبه منظمة مع 12 مديرا لمنظمة اجتماعية من القطاع العام والقطاع الطوعي في إسرائيل. ومن خلال التحليل المواضيعي، رُصِدت سبعة مجالات مركزية بالإمكان التعرف من خلالها إلى طرق تعامل المنظمات مع الإغلاق الصحي الأول، مما تماشى مع ما يتبين من الأدب المهني النظري. وتقوم الكاتبات بتحليل المكتشفات في المجالات السبعة المذكورة، ويعرضن توصيات لمساعدة المنظمات الاجتماعية على الاستعداد لحالات من عدم التأكد وحالات طوارئ مستقبلية أخرى.

بين أزمة تنظيمية وأزمة صحّية: دمج منظمات غير ربحية كإستراتيجية لمواجهة الأزمة

إيتاي غرينشبان[7]، ميخال ألموج بار7، هيلل شميد7 وأبيلت أوريج[8]

خلق وباء الكورونا أزمة صحية، واقتصادية واجتماعية وضعت أمام منظمات غير ربحية صعوبة في أداء وظائفها الاجتماعية وتحقيق أهدافها. وتسعى هذه المقالة إلى الدراسة كيف من الممكن أن

---

5 مدرسة العمل الاجتماعي على اسم لويس وجابي وايسفيلد، جامعة بار إيلان
6 مدرسة العمل الاجتماعي، المركز الأكاديمي روبين
7 مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، الجامعة العبرية في القدس
8 قسم العمل الاجتماعي، جامعة بار إيلان

يشكّل الدمج بين منظمات في المجتمع المدني ردّا إستراتيجيا لمواجهة أزمة تنظيمية ناتجة عن أزمة خارجية مثل وباء الكورونا. حيث ركّزت هذه الدراسة على ثماني حالات دمج لمنظمات غير ربحية في إسرائيل، ودرست الدّوافع، والتحدّيات، والسيرورات المركزية التي ميّزت حالات الدمج هذه، من خلال مقابلات معمَّقة واستطلاع للرأي بين أفراد كبار في الهيئة الإدارية وأعضاء في اللجنة الإدارية ممّن كان لهم دخل فيها. وتركّز مكتشفات الدراسة على ثلاث مراحل من الدمج: مرحلة ما قبل الدمج، والتي تمت خلالها دراسة الدوافع للدمج؛ مرحلة الدمج نفسه، والتي تمت خلالها دراسة سيرورات اتخاذ القرارات، ومواجهة الصراعات وأزمات الثقة، ومسائل من الانتماء والهوية في المنظمة الجديدة ما بعد الدمج؛ ومرحلة ما بعد الدمج، التي تمت خلالها دراسة المواقف تجاه نواتج الدمج ومدى نجاحه في مجالات تنظيمية مختلفة. وتشير مكتشفات الدراسة إلى انعدام التحضيرات للدمج، وصراعات الأنا بين أصحاب الوظائف، والحاجة لتوعية الموظفين على ضرورة الدمج. ويشدّد النقاش على أهمية التخطيط والاعتناء بالثروة البشرية وأهمية ترسيخ علاقات الثقة في المنظمة، وبضمن ذلك خلق التعاون بين الموظفين، وثقافة تنظيمية جديدة وشعور بالانتماء والتضامن بين الأفراد في المنظمة الجديدة ما بعد الدمج.